٢٠٠١/٥/٢٣

الخبير الاقتصادي ابو غزالة:

سورية اتخذت القرار الصحيح للتفوق عالميا

علينا جذب الاستثمار الوطني اولاً والخارجي سيأتي لاهثاً

على هامش ندوة «اسس التراخيص ونقل التكنولوجيا» التي اقيمت مؤخراً في دمشق برعاية وزارة التموين والتجارة الداخلية وتنظيم جمعية خبراء التراخيص. الدول العربية التقت «الاسبوعي» الخبير الاقتصادي الدولي الدكتور طلال ابو غزالة واجرت معه الحوار التالي حول مسيرة التطوير والتحديث التي تخطوها سورية للارتقاء بالاقتصاد الوطني نحو العالمية وخلق البيئة الاستثمارية المناسبة.

□ التطوير مسيرة مستمرة:

○ **دكتور ابو غزالة كيف ترون مسيرة التطوير والتحديث التي تنتهجها سورية... وماهي ملاحظاتكم عليها؟!**

●● من الواضح ان هنالك توجيها من القيادة لتطوير التشريعات والاجراءات في كافة المجالات وهي عملية مستمرة فعندما نتكلم عن التطوير لايجوز ان يفهم ان الوضع كان سيئاً ويحتاج الى تحسين... التطوير هو طبيعة البشرية والكون لان هنالك حاجة دائمة ومستمرة للتغيير والتحديث بما يتفق مع متطلبات العصر وحاجات العمل وهذا واضح ان لدينا في سورية رؤية واضحة لماهية التغييرات الواجب عملها ليس فقط لنواكب بل لنكون في مقدمة الدول التي تتجه الى تحديث انظمتها وتشريعاتها واسواقها لتكون في مقدمة الدول في العالم.

○ **هناك صعوبات يعاني منها الاقتصاد السوري ماسبابها برأيكم... وكيف يمكن تجاوزها؟**

●●الاقتصاد السوري يواجه صعوبات تواجهها اقتصاديات العرب عموما بسبب اولاً الظروف الاقتصادية العالمية التي لابد ان تتأثر بها وثانيا عدم الانفتاح الاقتصادي العالمي على سورية وليس العكس اي يجب ان نكون صادقين بالقول ان المشكلة ليست باننا منغلقون على العالم بل لأن العالم مغلق علينا لقرارات سياسية دولية ورغم هذا الاغلاق والتقييد للاقتصاديات العربية عموما والسوري خصوصا الا اننا نرى ان هنالك ديناميكية جديدة بدأت تظهر في الاقتصاد السوري نتيجة عملية التغيير المستمرة ونتيجة الارادة والقرار السياسي باحداث هذا التغيير وايضا نتيجة ان التقنية والصناعة السورية بدأت تنضج وقد كان لي شرف ان القي كلمة وان اشارك في معرض الباسل للابداع واطلعت على الابداع السوري وماعرض من اختراعات تقنية سورية تدل على ان هذا المجتمع يتجه الى تكوين بنية تحتية صناعية وطنية.

○ **اصوات كثيرة تشكك بقدرة صناعتنا على المنافسة وتطالب باصلاحها بشريا وتقنيا... هل انت معهم ام ضدهم؟**

●●لاشك ان الصناعة تحتاج الى تطوير مستمر وانا دائما اقول: ان التقنية تسير الى الامام ولاترجع الى الخلف وليس هنالك صناعة في الدنيا ليست بحاجة الى تطوير لان كل ماهو موجود يجب ان يتغير ليصبح افضل فعندما نقول اننا بحاجة الى تطوير وتغيير في الصناعة نكون واقعيين وصادقين مع انفسنا بل وعقلانيين. اما عندما نقول اننا وصلنا القمة وانه لاحاجة للتغيير انا اقلق واعتقد اننا في خطر فعندما اسمع هذه الاصوات التي تنادي بالتطوير والتغيير اشعر بكثير من الطمأنينة لانها تدل على فهم حقيقي لعملية التقنية المتطورة والمتغيرة باستمرار.

□قاعدة تقنية وطنية:

○ **إذاً ماهي خطوات الاصلاح؟**

●● ان مؤتمرنا هذا هو احد العناصر التي تسعى في هذا الاتجاه حيث اننا عندما نتكلم عن نقل التقنية والتكنولوجيا فهذه احدى وسائل تطوير الصناعة الوطنية وانا دائما اقول: ان نقل التقنية من خلال التراخيص هو الخطوة الاولى لاقامة تقنية وطنية لانك عندما تحضر التقنية المتقدمة تضطر ان تقيم بنية بشرية متدربة وان تقوم هذه البنية البشرية بتطوير الكفاءة الوطنية فتقيم صناعة وبالتالي سيكون هناك أبحاث ومراكز دراسة مستمرة وهذا يؤدي الى اقامة بنية تحتية وطنية ويؤدي نتيجة البحث والتطوير الى المزيد من الاختراعات وهذا مهم جدا واحد العناصر التي تلزمنا في الوطن العربي كله اضافة الى الاستثمار في البحث والتطوير لاننا عندما نقول ان اليابان تخترع سنويا نصف مليون اختراع هي ليست اختراعات لاشياء جديدة وانما هي تطوير لاختراعات موجودة وهذا نتيجة الاستثمار في البحث والتطوير ليصبح لدينا ارضية علمية للبحث والتطوير ينشأ من خلالها الابداع واختراعات وطنية هي تطوير لاختراعات موجودة واريد ان اوضح هذا بالقول: ان كل تطوير لشيء موجود يشكل حداثة وفائدة يعتبر اختراعا جديدا وبالتالي ليس هنالك حدود لما نستطيع ان نعمله ببناء قاعدة تقنية في البلد.

□ والجودة بالمنتجات:

واصبح من الضروري ان تكون الشركات حاصلة على شهادة الجودة ونحسن كمؤسسة نقوم بهذا النشاط بشكل واسع ونقوم بتأهيل الشركات لتصبح مرخصة لاغراض شهادة الجودة وهي ليست بالشيء الصعب او المستحيل وانا واثق ان اغلبية المؤسسات الموجودة في سورية مؤهلة للحصول على شهادة الجودة.. كل مايلزم اجراء الفحص اللازم وبالتالي حصولها على الشهادة وانا انادي بكل قوة للسعي في هذا الاتجاه.

□ مطالبون بالتفوق:

○ **من المعلوم انه في العام ٢٠٠٥ سيصبح العالم سوقا تجارية واحدة تتصارع فيها الدول تجاريا للسيطرة... هل نستطيع الصمود في تلك المعركة؟**

●● انا لاقول اننا نستطيع الصمود فقط، بل اقول اننا يجب ان نستطيع التفوق لانني آؤمن بالانسان العربي وبالقدرة العربية والسورية تحديدا، كما أؤمن ان القضية تعتمد على القرار والقيادة وانا اعرف ان قيادة هذا البلد في اعلى الهرم وتحديداً سيادة الرئيس بشار الاسد بعلمه التقني وباهتمامه التقني ايضا كما اعرف ان سيادته كان حريصا ان يكون رئيسا للجمعية العلمية السورية للمعلوماتية قبل توليه رئاسة الجمهورية وهذا يدل على تكوين شخصية سيادة الرئيس واهتمامه بالتقنية وبالعلم وبالتالي نقل هذه الشخصية المتميزة ليفرغها في قيادة الدولة بحيث تصبح الدولة كلها متماشية مع فكره وفلسفته العلمية والتقنية.

فالقضية قرار واذا اتخذنا القرار اصبح التنفيذ سهلا فأنا لاأؤمن بأن هناك دولة او مؤسسة عاجزة اذا اتخذت القرار وانا واثق اننا في هذا البلد اتخذنا القرار والقرار الصحيح.

□ الاستثمار الوطني اولا:

○ **بيئتنا الاستثمارية هل هي مواتية لجذب الاستثمارات ام تحتاج الى تعديل؟**

●● هنا لي رأي، يجب ان اصرخه بصوت عال: البيئة الاستثمارية تعتمد على الاستثمار الوطني فأنا أقلق على اي دولة تصوغ قانونا لتشجيع الاستثمار الاجنبي. المطلوب تشجيع الاستثمار الوطني لانك عندما تؤيد وتسهل وتشجع الاستثمار الوطني يأتي الاستثمار الاجنبي وهذا لن يأتي اليك اذا كان استثمارك الوطني يهرب منك لذا فالبرامج كلها يجب ان تكون موجهة لاستثمار الرأس المال الوطني هذا هو الاساس لان الاستثمار الاجنبي يركض لاهثا اذا كان استثمارنا الوطني مهتماً ومؤمناً باقتصادنا الوطني وهنا اريد ان اوصي: بأن تكون كافة القوانين والتشريعات والاجراءات والخطط موجهة باتجاه دعم الاستثمار الوطني في الاقتصاد الوطني وبعدها لاتقلق على الاستثمار الاجنبي لانه سيأتي من تلقاء نفسه... فلايأتي بتشجيع ولابقانون خاص.

□ اتفقنا:

○ **من خلال زيارتكم لسورية ماهي العقود والاتفاقيات التي وقعتموها؟**

●● اتفقنا مع جمعية خريجي المعاهد التجارية وهي اعرق جمعية في الوطن العربي حيث اسست عام ١٩٤٤ ويرأسها الاستاذ عادل السعدي اتفقنا على اقامة برامج كثيرة متطورة للتدريب والتأهيل حول المواضيع المهنية ومواضيع التراخيص ايضا وقد أقررنا هذا الاتفاق اليوم، ايضا وقعنا مع وحدة التدريب والتأهيل المهني والمحاسبي في جامعة دمشق اتفاقية لتأهيل المحاسب القانوني العربي والتي سنجريها في سورية وهذا مجال هام كثيراً وهناك فراغ كبير جدا فبموجب تقديراتنا هناك حاجة لمئة الف محاسب قانوني مؤهل في سورية فقط وذلك لخدمة القطاع الصناعي والتجاري والاقتصادي عموما وخدمة مكاتب المحاسبة ودوائر الدولة وهذا البرنامج الذي نقوم بالاعداد له نجري له امتحانات في كافة اقطار الوطن العربي وسنجريها في دمشق وهي المركز رقم ١٩٠ عربيا حيث لدينا الآن مايزيد عن ٣/ آلاف طالب مسجلين للامتحان هذا العام كمحاسب قانوني عربي وهذه خطوة هامة جدا نحن حريصون على ان نؤديها لكن هذا العام تركيزنا سيكون على سورية.

لقاء: عمران محفوض